

والقنصلي الدائسة أو المؤقتة ينح الموظف أول مربوط
الدرجة المعين بها .

※ - مادة ٢٠ -

يكون التعيين في وظائف السلكن الدبلوماسي والقنصلي بطريق
الترقية من الوظيفة التي يشغلها الموظف الى الوظيفة التي تليها مباشرة
حسب الجدول الملحق بهذا القانون .

ويجوز نقل الموظفين المعينين بالحلقة الثانية بكادر الوظائف
المدنية بوزارة الخارجية الى وظائف السلكن الدبلوماسي والقنصلي
في الدرجات المائلة لدرجاتهم الاصلية ويحتفظ كل منهم بماهيته
الحالية وموعد علاوته الدورية ويشترط فيمن لا يحمل شهادة جامعية
أو ما يعادلها ما يلي : -

※ عدل نص المادة (٢٠) بالقانون رقم ٧٢/٢٦ الصادر بتاريخ
١٩٧٢/٤/١٨ وكان النص قبل التعديل : -

يكون التعيين في وظائف السلكن الدبلوماسي والقنصلي بطريق
الترقية من الوظيفة التي يشغلها الموظف الى الوظيفة التي تليها مباشرة
حسب الجدول الملحق بهذا لقانون .

ويجوز التعيين مباشرة في نصف الوظائف الشاغرة من غير موظفي
السلكن الدبلوماسي والقنصلي متى توافرت في المرشح الكفاية لشغل
الوظيفة والشروط الاخرى المنصوص عليها في المواد السابقة وبشرط
موافقة لجنة شئون السلكن وذلك فيما عدا من يعين راسا بمرسوم في
وظائف السفراء والوزراء المفوضين .

ويجوز نقل الموظفين المعينين حاليا بالحلقة الاولى او الثانية بكادر
الوظائف المدنية بوزارة الخارجية او الوزارات والمصالح الاخرى الى
وظائف السلكن الدبلوماسي والقنصلي في الدرجات المائلة لدرجاتهم
الاصلية بالتطبيق للاحكام السابقة ، ويحتفظ كل منهم بماهيته الحالية
وموعد علاوته الدورية .

واستثناء من تلك الاحكام يجوز تعيينهم بقرار من مجلس الوزراء
بناء على عرض وزير الخارجية وبعد موافقة لجنة شئون السلكن في
الوظيفة الدبلوماسية او القنصلية المعادلة للدرجة المالية التي تلي
درجتهم اذا اقتضى صالح العمل .

١ - ان تقرر لجنة شئون السلكين كفاية المرشح للعمل في
السلكين الدبلوماسي والقنصلي .

٢ - ان يجتاز امتحان مسابقة تضع شروطه واجراءاته لجنة
تتألف من وزير الخارجية وتوصية لجنة شئون السلكين .

واستثناء من تلك الاحكام يجوز تعيين سفراء ووزراء مفوضين
من غير موظفي وزارة الخارجية بناء على عرض وزير الخارجية وبعد
موافقة مجلس الوزراء .

- مادة ٢١ -

يحلف اعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي قبل اشتغالهم
بوظائفهم اليمين بالصيغة الاتية : -

« اسم بالله العظيم ان اكون مخلصا »
« لدولة الكويت ولأميرها ولقوانينها »
« وان اؤدى اعمال وظيفتي بالنزاهة والشرف »
« وان احافظ على اسرارها »

ويؤدي السفراء فوق العادة المفوضين والمندوبون فوق العادة
الوزراء المفوضون والقناصل العامون والقائمون بالاعمال والقناصل
مستشارون عند تعيينهم لأول مرة في وظائفهم ، هذه اليمين امام
خيمة صاحب السمو الامير بحضور وزير الخارجية ، ويحلف باقي
غناء السلك الدبلوماسي والقنصلي هذه اليمين عند تعيينهم لأول
مرة في الوظيفة الدبلوماسية او القنصلية امام وزير الخارجية .

وعند تعذر الحلف امام سمو الامير او وزير الخارجية تؤدي
اليمين كتابة بصفة مؤقتة ويبحث بها الى وزارة الخارجية .

الفصل الثالث

الاقدمية والترقية والعلاوات

- مادة ٣٢ -

يعتبر موظفوا السلكين الدبلوماسي والقنصلي المعينون بوظائف دائمة او مؤقتة بالديوان العام او البعثات التمثيلية الدبلوماسية او القنصلية او مكاتب الوفود الدائمة بالخارج وحدة واحدة فيما يتعلق بتطبيق احكام هذا القانون .

- مادة ٢٢ -

يقدم الرئيس المباشر لكل موظف دبلوماسي أو قنصلي (من ملحق الى درجة مستشار) ، دائم او مؤقت تقريراً في نهاية شهر يناير من كل عام عن عمل الموظف وسلوكه خلال العام الميلادي السابق ثم تعرض التقارير على مدير الادارة التي يعمل بها الموظف او على رئيس البعثة الدبلوماسية او القنصلية او مكاتب الوفود الدائمة او القائم باعمالها بالنيابة لابداء رأيه وملاحظاته على ما جاء في التقرير . ثم تعرض التقارير على لجنة شئون السلكين لتقدير درجة كفاية الموظف بتقدير ممتاز او جيد او مقبول او ضعيف .

ويجب على اللجنة ان تفصل في تلك التقارير قبل نهاية شهر مارس من كل عام .

واذا كان الموظف منتدباً للعمل في وظيفة غير وظيفته الاصلية يعد التقرير السنوي عنه بمعرفة رئيسه المباشر في الجهة المنتدب اليها اذا زادت مدة النذب على ستة شهور والا فان رئيسه المباشر بالجهة المنتدب منها هو الذي يتولى تقديم التقرير السنوي عنه .

- ١٤ -

ويعلم الموظف الذي يقدم عنه تقرير بتقدير ضعيف بصورة منه ،
ويجوز له ان يتظلم من هذا التقدير خلال خمسة عشر يوما من اعلانه .
ويعرض التظلم على لجنة شئون السلكين في أول اجتماع لها لاتخاذ
قرار فيه على ان يتم الفصل في التظلم خلال شهرين على الاكثر من
تاريخ تقديمه .

❖ - مادة ٢٤ -

تجوز الترقية بين موظفي السلكين الدبلوماسي والتقني الى
الدرجة التالية لدرجة كل منهم مباشرة بشرط ان يكون الموظف قد
امضى المدة المقررة للترقية ، وعند الترقية يرتب المرقون طبقا لاقدميتهم
في درجتهم السابقة وتعرض كشوف الترقيات على لجنة شئون موظفي

❖ عدلت الفقرتان الثالثة والرابعة في المادة (٢٤) بالقانون رقم
٧٢/٢٦ الصادر بتاريخ ١٨/٤/١٩٧٢ وكان النص قبل التعديل : -

ونجوز الترقية بالاختيار للكفاية فيما لا يزيد على ربع الوظائف
الشاغرة في كل درجة ابتداء من درجة سكرتير ثان أو نائب قنصل
وبشرط ان يكون من وقع عليه الاختيار قد امضى سنتين على الاقل في
درجته وأن يكون كويتي الجنسية وحاصلا على تقدير ممتاز في التقريرين
المقدمين عنه في السنتين الاخيرتين ، ويكون الاختيار بين المستوفين لهذه
الشروط بالاقدمية فيما بينهم .

وعند الترقية يبدأ باستيفاء النسبة المخصصة للاقدمية وفي
حساب هذه النسبة تعتبر كل سنة مالية وحدة قائمة بذاتها اما الترقية
الى وظائف السفراء والوزراء المفوضين وبينها فكلها بالاختيار للكفاية .

عدلت عبارة سكرتير ثالث الواردة في الفقرة الثالثة بموجب القانون
رقم ١٩٨٥/٦ الصادر بتاريخ ١١/٢/١٩٨٥ والمعمول به من
١٩٨٥/٢/١٧ .

السكن من درجة ملحق حتى درجة قائم بأعمال أو المستشار أو القنصل من الدرجة الاولى للموافقة عليها ولاعتادهما من وزير الخارجية .

ولا تجوز ترقية الموظف المقدم عنه تقرير بتقدير ضعيف خلال السنة التي قدم فيها التقرير وذلك حتى يقدم عنه تقرير بتقدير أعلى من ذلك . والموظف الذي يقدم عنه تقرير بتقدير مقبول يجوز تخطيه في الترقية بالاقدمية بشرط ان يكون المرقى بدلا منه حاصلا على تقدير جيد على الاقل .

وتجوز الترقية بالاختيار للكفاية فيما لا يزيد على نصف الوظائف الشاغرة في كل درجة ابتداء من درجة ملحق دبلوماسي او ملحق قنصلي الى سكرتير اول ويشترط ان يكون من وقع عليه الاختيار قد امضى ستين على الاقل في درجته وان يكون كويتي الجنسية وحاصلا على تقدير ممتاز في التقريرين المقدمين عنه في السنتين الاخيرتين .

وعند الترقية يبدأ باستيفاء النسبة المخصصة للاقدمية وفي حساب هذه النسبة تعتبر كل سنة مالية وحدة قائمة بذاتها ، اما الترقية الى وظائف السراء والوزراء المفوضين والمستشارين فكلها بالاختيار الكفاية .

- مادة ٢٥ -

تعتبر الترقية نافذة من تاريخ المرسوم أو القرار الوزاري الصادر بها وينسج المرقى أول مربوط الدرجة المالية المرقى اليها أو علاوة من المالاوات الدورية أيضا أكبر . ولا يجوز ارجاع الترقية على تاريخ المرسوم أو القرار الوزاري الصادر بها .

الفصل الرابع النقل والتدب والاجازات

- مادة ٢٦ -

يكون نقل الموظف الدبلوماسي أو القنصلي من الديوان العام إلى إحدى البعثات الدبلوماسية أو القنصلية أو مكاتب الوفود الدائمة بالخارج أو منها إلى الديوان العام بمرسوم بالنسبة إلى السفراء والوزراء المفوضين والقناصل العامين والقائمين بالأعمال والقناصل الأصليين وبقرار من وزير الخارجية بعد موافقة لجنة شئون السلكين بالنسبة لغيرهم .

وينقل إلى الديوان العام موظفو البعثات التمثيلية الدبلوماسية والقنصلية أو مكاتب الوفود الدائمة من درجة ملحق حتى درجة مستشار متى أمضوا في الخارج خمس سنوات متتالية على الأكثر ويجوز مدها بسنة واحدة بموافقة لجنة شئون السلكين ، ولا يجوز نقلهم إلى الخارج ثانية إلا بعد مضي مدة لا تقل عن سنتين بالديوان العام .

ويجوز النقل بين الموظفين المعيّنين بالوظائف الدبلوماسية إلى الوظائف القنصلية أو بالعكس في ذات الدرجة المالية المعادلة لدرجته المالية الأصلية في الوظيفة المنقول منها .

- مادة ٢٧ -

يجوز تدب موظفي السلكين الدبلوماسي والقنصلي للعمل في جهة أخرى غير مقر عملهم الأصلي ، ويكون تدب السفراء أو الوزراء المفوضين والقائمين بالأعمال الأصليين بمرسوم .

ويكون تدب سائر موظفي السلكين الدبلوماسي والقنصلي بقرار من وزير الخارجية . ويصرف للموظف المنتدب المرتبات المستحقة له

- ١٧ -

الدرجة بالجهة التي بها مقرر وظيفته الأصلية أو بالجهة المنتدب للعمل بها أيضا أكثر ، ويجوز ان يصرف له عن مدة الندب بدل سفر **بواقع** الفئة المحددة لدرجته المالية بالبلد المنتدب للعمل بها .

ويجوز بموافقة لجنة شئون السلكين ندب موظفي الوزارات **والمصالح** الاخرى بالكويت للعمل باحدى وظائف السلكين الدبلوماسي **والقنصلي** بالديوان العام او بالخارج بشرط الا تزيد مدة الندب على **ثلاثة اشهر** .

وتحمل ميزانية وزارة الخارجية ماهياتهم ومرتباتهم المقرره **لثل** قرائهم بالسلك الدبلوماسي او القنصلي في ذات الدرجة المالية **الخاصة** بكل منهم .

وفي كل الاحوال لا تزيد مدة الندب على ثلاثة اشهر ينقل بعدها الموظف الى الجهة المنتدب اليها اذا اقتضى صالح العمل ذلك ، **ويجوز** لوزير الخارجية اصدار قرار بندب احد موظفي السلكين الدبلوماسي والقنصلي بوزارة الخارجية للعمل باحدى الوزارات **والمصالح** بالكويت ، بشرط موافقة لجنة شئون السلكين ولمدة لا تزيد على ثلاثة اشهر ينقل بعدها الموظف الى الوزارة او المصلحة المنتدب للعمل بها اذا رؤى بقاءه بها وان يخصم على ميزانيتها بماهية الموظف **ومرتباته** المقررة له بوزارة الخارجية طيلة مدة الندب .

*** - مادة ٢٧ - مكرر**

يجوز بقرار من وزير الخارجية تكليف موظفي السلكين الدبلوماسي والقنصلي القيام بمهام رسمية وتحسب المخصصات **المتحتة** لهم عن تلك المهام بحسب ما ورد في المادة (٤٦) من هذا **القانون** .

*** اضيفت** بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٢ الصادر بتاريخ ١٨/٤/١٩٧٢ .

* - مادة ٢٨ - *

يعامل موظفو السلكين الدبلوماسي والقنصلي فيما يتعلق
بالاجازات بمقتضى الاحكام الواردة بالمرسوم بالقانون رقم ١٥ لسنة
١٩٦٢ في شأن الخدمة المدنية والمرسوم الصادر بنظام الخدمة المدنية
القرارات الصادرة تنفيذا لهما على ان يمنح الموظفون العاملون في
بول صعبة المعيشة بما في ذلك الاداريون مدة (١٥) يوما اجازة
رتب كامل اضافة الى مدة الاجازة الدورية السنوية .

* عدلت بالقانون رقم ١٩٨٥/٦ الصادر بتاريخ ١٩٨٥/٢/١١
المعدل به من تاريخ ١٩٨٥/٢/١٧ وكان النص بموجب القانون رقم
٧ لسنة ١٩٨٢ الصادر بتاريخ ١٩٨٣/٤/١٠ كالآتي :-

يعامل موظفو السلكين الدبلوماسي والقنصلي فيما يتعلق بالاجازات
بمقتضى الاحكام الواردة بالمرسوم بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن
الخدمة المدنية والمرسوم الصادر بنظام الخدمة المدنية والقرارات الصادرة
تنفيذا لهما .

واستثناء من الاحكام المقررة في شأن الاجازات تمنح الموظفة
الزوجة بموظف يعمل بوزارة الخارجية او باحد الذين توفدهم الجهات
حكومية الاخرى للعمل في البعثات التمثيلية اجازة خاصة بنصف مرتب
لافقة الزوج طيلة مدة عمله بالخارج ، ويجوز شغل الوظيفة بالتعيين
صفة مؤقتة على ان تخطى عند عودة الموظفة ، وتحسب فترة هذه الاجازة
مدة خدمة لها ويلقى كل حكم يتعارض مع هذا الحكم .

وفي كل الاحوال لا تحسب مدة الطريق للاجازة الممنوحة للموظفين
الدبلوماسيين والقنصليين بالخارج ضمن مدة الاجازة المصرح بها لهم
شرط الا تزيد تلك المدة على المدة اللازمة بأقرب طريق .

وكان النص في الاصل بموجب القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٢
الآتي :-

يعامل موظفو السلكين الدبلوماسي والقنصلي فيما يتعلق بالاجازات
بمقتضى الاحكام الواردة بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٠ الخاص بالوظائف
هامية المدنية والقوانين المعدلة له والقرارات الصادرة تنفيذا له .

وفي كل الاحوال لا تحسب مدة الاجازة الممنوحة للموظفين
دبلوماسيين والقنصليين بالخارج ضمن مدة الاجازة المصرح بها لهم
شرط الا تزيد تلك المدة عن المدة اللازمة بأقرب طريق .

واستثناء من الاحكام المقررة في شأن الاجازات تسنح الموظفة
الزوجة بسوظف يعمل بوزارة الخارجية او باحد الذين توفدهم الجهات
الحكومية الاخرى للعمل في البعثات التمثيلية او توفدهم الهيئة العامة
للجنوب والخليج العربي من العاملين فيها بالاصالة او بطريق التدب
للمل في احد مكاتبها بالخارج ، اجازة خاصة بنصف مرتب لمرافقة
الزوج طيلة مدة عمله بالخارج ، وتحسب فترة هذه الاجازة مدة خدمة
لها ، ويلغى كل حكم يتعارض مع هذا الحكم .

وفي كل الاحوال لا تحسب مدة الطريق للاجازة الممنوحة
للموظفين الدبلوماسيين والقنصلين بالخارج ضمن مدة الاجازة المصرح
بها لهم بشرط الا تزيد تلك المدة على المدة اللازمة بأقرب طريق .

الفصل الخامس

التأديب

- مادة ٢٩ -

لوزير الخارجية تنبيه اعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي
الى ما يقع منهم مخالفا لواجباتهم او مقتضيات وظيفتهم ، ويكون
التيه شفاهة او كتابة واذا تكررت المخالفات اقيمت الدعوة التأديبية
وكذلك الشأن اذا وقع من الموظف ما يخل بشرف الوظيفة .

ولا يجوز توقيع عقوبة على الموظف الا بعد اجراء تحقيق كتابي
معه تسمع فيه اقواله ويحقق دفاعه ، ويتولى التحقيق فيما ينسب الى
موظفي السلكين الدبلوماسي والقنصلي رئيسهم المباشر او من يندبه
وزير الخارجية او وكيل الوزارة من اعضاء السلكين لاجراء التحقيق
المطلوب . واذا اقتضى الامر احالة التحقيق الى مجلس التأديب المختص
يسدر وزير الخارجية قرارا بتشكيل المجلس ويرفع الدعوى التأديبية

- ٣٠ -

على الموظف ويتضمن القرار بيان التهم المنسوبة الى الموظف ويجب
إلا به بالقرار وتاريخ الجلسة المحددة لمحاكمته قبل التاريخ المحدد
لتنقاد المجلس بثلاثة اسابيع على الاقل .

ولوزير الخارجية وقف الموظف عن عمله احتياطيا اذا اقتضت
مصلحة التحقيق ذلك بشرط الا تزيد مدة الوقف على ثلاثة اشهر
تنتهي المدة بانتهاء التحقيق ولا يتجدد امر وقفه عن العمل بسبب
المخالفات نفسها التي تكون موضع التحقيق الاول الا بناء على امر
بجلس التأديب اذا تقرر احالة القضية اليه .

ولا يترتب على وقف الموظف عدم صرف ماهيته او مرتباته
ما لم يقرر مجلس التأديب خلاف ذلك .

- مادة ٣٠ -

لرئيس بعثة التمثيل الدبلوماسية او القنصلية او مكاتب الوفود
الدائمة بالخارج عند وجود أسباب خطيرة أو موجبة للاستعجال
ان يوقف مؤقتا اي عضو من اعضاء البعثة الدبلوماسية او القنصلية
لتابعين له ، على ان يخطر وزير الخارجية في الحال بذلك . وللوزير
النفاذ الايقاف أو مده مع مراعاة ما نص عليه في المادة السابقة .

- مادة ٣١ -

للمنظر الحال الى المحاكمة التأديبية في جميع الاحوال ان يطلع
على التحقيقات التي اجريت عن المخالفات المنسوبة اليه وعلى جميع
الاوراق المتعلقة بها وله ان يأخذ صوراً منها وان يطلب التقارير المقدمة
من كتابته او اية تقارير اخرى يرى انها في صالح دفاعه كما له ان يحضر
جلسة المحاكمة وان يدافع عن نفسه كتابة أو شفها وان يوكل محاميا
منه .

وإذا لم يحضر العضو المحال الى المحاكمة التأديبية في الميعاد المحدد
جلسة ، او لم يوكل عنه محاميا . يجوز السير في اجراءات التحقيق
المحاكمة في غيبته والحكم في الدعوى بعد التحقيق من صحة اعلانه
س .

واستقالة العضو المحال الى المحاكمة التأديبية لا تمنع من
استمرار الدعوى التأديبية ضده .

- مادة ٣٢ -

يكون حكم مجلس التأديب نهائيا ويجب ان يشتمل على الاسباب
التي بنى عليها ، وان يوقعه الرئيس وجميع اعضاءه وينطق به في جلسة
مقعد لهذا الغرض .

- مادة ٣٣ -

اذا ثبت بعد ذلك ان المخالفات التي كانت منسوبة الى عضو
للك الدبلوماسية او التنصلي كانت تنفيذا لامر كتابي صادر له
من رئيسه المباشر بالرغم من تنبيهه الى المخالفة ، يجوز لوزير الخارجية
او لوكيل الوزارة ان يأمر باعادة التحقيق او باعادة المحاكمة
التأديبية .

- مادة ٣٤ -

المعتوبات التي يجوز توقيعها على موظفي السلكين الدبلوماسي
والتنصلي هي :-

١ - الانذار ، ولا يجوز توقيعها اكثر من ثلاث مرات خلال اثني عشر
شهر .

النقص من المرتب لمدة لا تزيد على (١٥) يوما في المرة الواحدة.

• يجوز توقيع اكثر من مرتين خلال اثني عشر شهرا .

• الوقف عن العمل مع الحرمان من الماهية والمرتبات الاخرى لمدة

تزيد على ثلاثة اشهر .

• اجل ميعاد استحقاق العلاوة الدورية لمدة ستة اشهر .

• الحرمان من العلاوة .

• خفض المرتب .

• خفض المرتب والوظيفة معا .

• النزل من الوظيفة . مع حفظ الحق في معاش التقاعد أو المكافأة

• مع الحرمان منها كلية او من جزء منها .

• ويجوز لوزير الخارجية أو لوكيل الوزارة بعد التحقيق في

الظلمات المنسوبة الى الموظف توقيع احدى العقوبتين الاوليين على

موظفي السلكين الدبلوماسي والقنصلي من درجة ملحق الى درجة

مستشار ويكون القرار في ذلك مسيا .

• ولا يجوز توقيع احدى العقوبات الاخرى الا بقرار من مجلس

التأديب .

- مادة ٣٥ -

• اذا كانت المخالفة منسوبة الى احد السفراء او الوزراء المتفوضين

من القائمة بالاعمال الاصليين يشكل مجلس التأديب على الوجه

الآتي : -

- ٢٣ -

رئيسا	١ - وزير العدل
	٢ - رئيس محكمة الاستئناف العليا
	٣ - رئيس ديوان الموظفين
	٤ - النائب العام
اعضاء	٥ - النير ، وكيل للوزارة
	٦ - مدير الادارة السياسية
	٧ - مدير احدى الادارات الاخرى

- مادة ٣٦ -

يكون تأديب باقى موظفى السلكن الدبلوماسى والقنصلى من اختصاص مجلس تأديب يشكل في وزارة الخارجية على الوجه الاتى:-

رئيسا	١ - مندوب فوق العادة وزير مفوض
	٢ - احد رؤساء النيابة
اعضاء	٣ - مندوب عن ديوان الموظفين

- مادة ٣٧ -

لا يكون انعقاد أي من المجلسين صحيحا الا اذا حضره جميع الاعضاء واذا كان احدى غائبا او قام به مانع حل محله من يقوم بعمله وتصدر قرارات المجلس باغلبية الاصوات ، وللمجلس عقد الجلسات بصفة سرية اذا اقتضت المصلحة العليا ذلك . وللمجلس التأديب من تلقاء نفسه او بناء على طلب العضو المحال الى المحاكمة ، ان يأمر باستيفاء التحقيق وان يعهد به الى احد اعضاء المجلس ويكون اداء الشهادة امام المجلس بعد حلف اليمين ، وتسرى على الشهود الاحكام الخاصة بمن يؤدون الشهادة امام المحاكم .

- مادة ٣٨ -

يتعدد الاختصاص لمجلس التأديب تبعا لدرجة الموظف وقت رفع
شكوى التأديبية ، وإذا تعدد الموظفون المسؤولون عن المخالفة أو
الانتهاك المرتبطة ببعضها ، وكانوا خاضعين بحسب درجاتهم لمجلس
مختلفة كان المجلس المختص بمحاكمة أعلى هؤلاء الموظفين درجة
المختص بمحاكمتهم جميعا .

- مادة ٣٩ -

تسري الاحكام الخاصة بوقف الترقية للموظف الدبلوماسي
القنصلي الذي توقع عليه إحدى العقوبات التأديبية بالتطبيق
لأحكام المواد من ١٣٣ الى ١٣٧ من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٠ م
من الوظائف العامة المدنية وتعديلاته .

الفصل السادس

اتهاء الخدمة

- مادة ٤٠ -

يغير مستقلا من وظيفته من يتزوج من أعضاء السلكين الدبلوماسي
القنصلي بنير عربية متتية بجنيتها الى بلد عربي . وتنتهي
الخدمة من تاريخ عقد الزواج ولا يسقط حق الموظف في المعاش
المتقاع في هذه الحالة .

- مادة ٤١ -

تسري على موظفي السلكين الدبلوماسي والقنصلي الاحكام
الخاصة بانهاء الخدمة المنصوص عليها في القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٠ م
من الوظائف العامة المدنية والقوانين المعدلة له والقرارات
التي تنفيذا له .

— مادة ٤٢ —

إذا توفي أحد أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي أثناء
خدمة وظيفته في الخارج أو توفي وهو في اجازته في الخارج في غير مقر
عمله الأصلي ، يصرف لزوجته أو الى ورثته الشرعيين مبلغ يعادل
مخصص ما كان يصرف له من ماهيته ومرتبات لمدة ستة شهور ، وتنقل
جثته الى الكويت اذا رغبت في ذلك أرملته أو ورثته وتكفل الحكومة
بنفقات التحنيط ونقل الرفات الى الجهة التي تدفن فيها بالكويت
وتكون نفقات سفر افراد عائلته الذين يعملون معه أو يقيمون معه
في الخارج الى الكويت على نفقة الدولة .

وإذا توفي أحد افراد عائلة عضو السلك الدبلوماسي أو القنصلي
الذين يعملون ويقيمون معه في الخارج ، تكفل الحكومة بنفقات
الحنيط ونقل الرفات الى الجهة التي تدفن فيها بالكويت .

الفصل السابع

احكام عامة

— مادة ٤٣ —

فيما عدا مانص عليه في هذا القانون يكون لرئيس البعثة
الدبلوماسية أو القنصلية في دائرة عمله الاختصاصات المخولة لوكيل
الوزارة طبقا للقوانين واللوائح .

— مادة ٤٤ —

لا يجوز لموظف السلكين الدبلوماسي أو القنصلي ان يفضي
بأية معلومات عن عمله ويظل التزامه بالكتمان قائما حتى بعد انتهاء
خدمته .

- مادة ٤٥ -

يمنح موظفو السلكين الدبلوماسي والقنصلي بالديوان العام
البعثات التمثيلية في الخارج بدل تمثيل حسب مقتضيات كل وظيفة
تحدد فئات البدل بلائحة تصدر بمرسوم . وتنظم اللائحة كذلك
استحقاق موظفو السلكين الدبلوماسي والقنصلي والموظفون الإداريون
الكتابيون والمستخدمون بالبعثات التمثيلية بالخارج من علاوة
شغلية وبدل اقامة ومصاريف تعليم وعلاج وانتقال وبدل سفر ومرتب
سكن وغيرها وقواعد صرف كل منها .

* - مادة ٤٥ - مكرر

تحدد الدول صعبة المعيشة بقرار من وزير الخارجية بناء على
رغبة لجنة شؤون السلكين .

* * - مادة ٤٦ -

يكون سكن رؤساء البعثات الدبلوماسية والقنصلية وما يلزم
من مياه وانارة على نفقة الدولة . وتخصص لهم سيارة وسائق على
حساب الدولة ، وينظم تفصيل ذلك في اللائحة المشار اليها في المادة
السابقة .

وفيما عدا الموظفين المحليين ، يكون سكن الموظفين العاملين في
مقار البعثات الدبلوماسية والقنصلية في الخارج وما يلزم من مياه
وانارة على نفقة الدولة .

* اضيفت بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٨٥ الصادر بتاريخ
٨٥/٢/١٧ والمعمول به من ٨٥/٢/١٧ .

* * الغيت الفقرة الثانية واستعوض عنها بالفقرتين المشار
اليهما بموجب القانون رقم ١٩٧٦/٥٤ الصادر في ٣٠ رجب ١٣٩٦ هـ
الموافق ١٩٧٦/٧/٢٧ وكان النص قبل التعديل : -

» وفيما عدا هؤلاء يستحق موظفو السلكين الدبلوماسي والقنصلي
بدل السكن وبدل السيارة المقرر لنظرائهم في الديوان العام بالتطبيق
لقانون الوظائف العامة حسب درجة كل منهم .

واستثناء من ذلك يجوز لوزير الخارجية منح بدل سكن وفقا
للفئات المبينة في اللائحة المشار اليها في المادة (٤٥) .

— مادة ٤٧ —

نينا عدا الاحكام المنصوص عليها في هذا القانون تسرى على
موظفي السلكين الدبلوماسي والتنصلي احكام القانون رقم ٧ لسنة
١٩٦٠ الخاص بالوظائف العامة المدنية والقوانين المعدلة له
والمراسم والقرارات الصادرة تنفيذا له .

— مادة ٤٨ —

يكون الملحقون الفنيون خاضعين لاشراف رئيس البعثة التمثيلية
في دائرة اختصاصها فيما يتعلق بصلاحياتهم بالهيئات المحلية وعليهم ان
يطلعوه على تقاريرهم قبل ارسالها الى الوزارة التي يتبعونها والتي
لها حق التوجيه والاتصال المباشر بهؤلاء الملحقين الفنيين . وتحمل

— الفيت الفقرة الثانية من المادة ٤٧ من القانون رقم ٢١ لسنة
١٩٦٢ بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٨٣ الصادر بتاريخ ١٠/٤/١٩٨٣
النشور بالجريدة الرسمية العدد (١٤٧١) بتاريخ ١٧/٤/١٩٨٣
وهي : —

« واستثناء من احكام المادة (٩٥) من قانون الوظائف العامة
المدنية المشار اليه تمنح الموظفة المتزوجة بموظف يعمل بوزارة الخارجية
او بأحد الذين توفدهم الوزارات الأخرى للعمل في البعثات التمثيلية
اجازة خاصة بغير مرتب لمرافقة الزوج طيلة مدة عمله بالخارج ويجوز
شغل الوظيفة بالتعيين بصفة مؤقتة على ان تخلى عند عودة الموظفة » .

واضيفت الفقرة الثانية الى نص المادة (٤٧) بموجب المرسوم
بقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٦ الصادر في ١٦ ذو الحجة ١٣٩٦ هـ
الموافق ٧ ديسمبر ١٩٧٦ وعمل به من تاريخ نشره كما تضمن هذا
المرسوم مادة ثانية :
نصها كالآتي : —

« تعاد للخدمة بالدرجة والمرتب الذي كانت عليه وقت ترك
الخدمة من انتهت خدمتها من زوجات هؤلاء الموظفين اذا كان انتهاء
الخدمة بسبب استنفادها لمدة الاجازة الخاصة لمرافقة الزوج قبل نفاذ
هذا القانون على ان تقدم الموظفة طلبا الى العمل خلال ستة أشهر من
تاريخ نفاذ هذا القانون .

الوزارات والمصالح التابع لها مكاتب الملحقين الفنيين بالبعثات التمثيلية
أرج جميع نفقات تلك المكاتب ومهاميات ومرتبيات
تجها واستخدامها .

* - مادة ٤٨ - مكرر

يعامل الموظفون الفنيون والملحقون الموفدون للعمل بالبعثات
أرج معاملة نظرائهم من أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي في
البعثة وتطبق عليهم اللائحة المالية لموظفي وزارة الخارجية
أارات المنفذة لها ، ويصدر قرار من مجلس الخدمة المدنية بمعادلة
الوظائف بوظائف السلكين الدبلوماسي والقنصلي .

- مادة ٤٩ -

على وزير الخارجية ووزير المالية والاقتصاد تنفيذ هذا القانون
ن ل به من يوم نشره في الجريدة الرسمية .

امير دولة الكويت
عبد الله السالم الصباح

ن : ٦ ربيع اول ١٣٨٢ هـ

الن : ٦ اغسطس ١٩٦٢ م

الجريدة الرسمية العدد ٣٨٩

نم تاريخ ١٢ ربيع الاول ١٣٨٢ هـ

ن ١٢ اغسطس ١٩٦٢ م

سيفت بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٨٥ الصادر بتاريخ ١١/٢/١٩٨٥
المعول به من ١٧/٢/١٩٨٥ .

- ٢٩ -

جدول
الوظائف والمرتبات الشهرية
لأعضاء السلكين المبلوماسي والقنصلي

المدة اللازمة كحد أدنى للبقاء في الوظيفة	الملاوة الدورية		المرتب الشهري		الوظيفة
	عددتها	قيمتها	آخر المرتب	أول المرتب	
—	٥	٢٠	٩٤٠	٨٤٠	سفير فوق العادة مفوض
—	٥	٢٠	٨٠٠	٧٠٠	مندوب فوق العادة ووزير مفوض أو قنصل عام
—	٧	١٦	٦٦٢	٥٥٠	قائم بالأعمال أو مستشار أو قنصل من الدرجة الأولى
سنتين	٥	١٤	٥٥٠	٤٨٠	سكرتير أول أو قنصل من الدرجة الثانية
سنتين	٥	١٤	٤٨٠	٤١٠	سكرتير ثان أو نائب قنصل
سنتين	٥	١٢	٤١٠	٣٥٠	سكرتير ثالث أو سكرتير قنصلية
سنتين	٢	١٢	٣٤٦	٣١٠	ملحق دبلوماسي أو ملحق قنصلي

صدر بالمرسوم الأميري الصادر في ١٩٨٥/١٢/٩ والممول به من ١٩٨٥/٢/١٧

جدول الوظائف والمرتبات الشهرية لأعضاء السلكين المبلوماسي والقنصلي *

المدة اللازمة لحصد أدنى للبقاء في الوظيفة	الملاوة الدورية		الرتب الشهري		الوظيفة
	عدد	فيتمتها	آخر الربوط	أول الربوط	
—	°	١٦	٧٦٠	٦٨٠	سفير
—	°	١٦	٦٦٠	٥٨٠	وزير مفوض
—	°	١٢	٥٧٠	٤٩٠	مستشار
سنتين	°	١٠	٤٩٠	٢٩٠	سكرتير أول
سنتين	°	١٠	٢٩٠	٢٩٠	سكرتير ثان
سنتين	°	١٠	٢٩٠	٢٩٠	سكرتير ثالث
					ملحق

* نشر هذا الجدول ملحقاً بالرسوم الاميري الصادر في ٢٤ يوليو ١٩٧٩ بشأن استبدال جداول المرتبات الخاصة ببعض الجهات الحكومية ، بالجريدة الرسمية « الكويت اليوم » العدد ١٢٥٨ بتاريخ ٢٩ يوليو ١٩٧٩ م وقد عمل هذا الرسوم بموجب القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٨٢ الصادر في ١٦ يونيو ١٩٨٢ في شأن زيادة مرتبات الموظفين المدنيين والعمركيين وزيادة الماشات للمتقاعدين وتعديل بعض احكام قانون ونظام الخدمة المدنية بزيادة الرواتب الاساسية لجميع العاملين في الدولة بواقع عشرين ديناراً شهرياً ، ونشر هذا القانون في الجريدة الرسمية « الكويت اليوم » في العدد ١٤٢٢ بتاريخ ١٩٨٢/١/٢٠ .

جدول
الوظائف والمرتبات
(ملفي)
* لاعضاء السلكين الدبلوماسي والقيصري

المدة اللازمة للبقاء في الوظيفة كحد أدنى	الملاوة السنوية		المرتب الشهري				الوظيفة
	دينار	فلس	دينار	فلس	دينار	فلس	
غير مقيدة بغير زمني		مرتب ثابت			٣١٠٠	٠٠٠٠	١ - سفير فوق العادة ومفوض
غير مقيدة بغير زمني		مرتب ثابت			٣٢٠٠	٠٠٠٠	٢ - مندوب فوق العادة ووزير مفوض أو قنصل عام
سنتين	١		٣٢٠٠	٠٠٠٠	٢٤٠٠	٠٠٠٠	٣ - قائم بالأعمال أو مستشار أو قنصل من الدرجة الاولى
سنتين	٨		٢٤٠٠	٠٠٠٠	٢٠٠٠	٠٠٠٠	٤ - سكرتير اول أو قنصل درجة ثانية
ثلاث سنوات	٧		٢٠٠٠	٠٠٠٠	١٦٥٠	٠٠٠٠	٥ - سكرتير ثان أو نائب قنصل
ثلاث سنوات	٦		١٦٥٠	٠٠٠٠	١٤١٠	٠٠٠٠	٦ - سكرتير ثالث أو سكرتير تنفيذية أو ملحق

* هذا الجدول وفقا للقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٢ بتعديل احكام القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٢ (مادة / ٢٠).

الوصف والمرتبة
لأعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي
(ملفني)

الوظيفة	فلس	المرتبة	الرتب الشهرى	دينار	الملاوات	المدة اللازمة للبقاء في الوظيفة كحد أدنى
١ - سفير فوق المادة ومفوض	—	—	—	٣٣٥	مرتب ثابت	غير مقيدة ب قيد زمني
٢ - مندوب فوق المادة ووزير مفوض أو قنصل عام	—	—	—	٣٠٠	مرتب ثابت	غير مقيدة ب قيد زمني
٣ - قائم بالأعمال أو مستشار أو قنصل من الدرجة الاولى	٣٧٥	٢١٩	٦٢٥	٢٧٥	٢٥٠	سنتين
٤ - سكرتير اول او قنصل درجة ثانية	—	—	—	—	١١	سنتين
٥ - سكرتير ثان او نائب قنصل	٨٧٥	١٨١	٣٧٥	٢١٩	٥٠٠	سنتين
٦ - سكرتير ثالث او سكرتير قنصلية او ملحق	١٢٥	١٤٨	٨٧٥	١٨١	٧٥٠	ثلاث سنوات
	—	١٢٠	١٢٥	١٤٨	٦٢٥	ثلاث سنوات

ملاحظة : جدول الرواتب المرفق بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٢ بنظام السلكين الدبلوماسي والقنصلي لدى صدورهم في ٦ ربيع الاول ١٣٨٢ هـ الموافق ٦ اغسطس ١٩٦٢ م

مذكرة ايضاحية

لمشروع قانون بتعديل بعض احكام القانون رقم ٢١

لسنة ١٩٦٢ بنظام السلكين الدبلوماسي والقنصلي

المذكرة الايضاحية الخاصة بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٨٥ بتعديل بعض احكام القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٢ بنظام السلكين الدبلوماسي والقنصلي والصادر بتاريخ ٢١ جمادى الاولى ١٤٠٥ هـ الموافق ١٠١ فبراير ١٩٨٥ م

نظرا لوضع الكويت في الاسرة الدولية لما اكتسبه من مكانة دولية مرموقة وحيازتها على ثقة الاسرة الدولية لقيامها بدور بارز في المجال الدولي فان الدولة تعمل دائما على دعم جهاز السلكين الدبلوماسي والقنصلي باعتباره العماد في هذا المجال لذلك تحرص الدولة على تشجيع ابنائها على العمل فيه وتوفير الاستقرار الاجتماعي والمعيشي والنفسى لهم حتى يتفرغوا لاداء هذا العمل على الوجه الأكمل .

وتحقيقا لذلك فقد رأى تعديل احكام القانون القائم لتحقيق هذه الاهداف فتضمنت المادة الاولى من المشروع اعادة صياغة المادة الرابعة منه بحيث ادرجت وظيفة ملحق دبلوماسي او قنصلي في فقرة مستقلة باعتبارها ادنى درجات التعيين في وظائف السلكين الدبلوماسي والقنصلي كما قضت بأن تحديد مرتبات هذه الوظائف وعلاواتها ومدد الترقية لها يكون بمرسوم اعمالا للمادة ٣٩ من القانون رقم ١٥/١٩٧٩ بشأن الخدمة المدنية .

وتضمنت المادة الثانية من المشروع تعديل الفقرة الثالثة من المادة ١٥ من القانون القائم بحيث يكون التعيين في وظيفة ملحق لمدة سنة على سبيل الاختبار فاذا ثبتت صلاحيته للعمل بالسلكين الدبلوماسي والقنصلي يعتبر مثبتا في الوظيفة بقرار من وزير الخارجية بعد موافقة

منه شؤون السلكين على ان تسرى بقية الاحكام المتعلقة بفترة التجربة
المخصوص عليها في نظام الخدمة المدنية على ما لم يرد به نص في هذه
المادة .

اما المادة الثالثة من المشروع فتضمنت استبدال عبارة ملحق
دبلوماسي او ملحق قنصلي بدلا من عبارة ملحق او سكرتير قنصلية
الواردة بصدر المادة ١٨ من القانون القائم وعبارة سكرتير ثالث
الواردة بالفترة الثالثة من المادة ٢٤ منه وذلك ليتشبه مع ترتيب
وظائف بالسلكين الدبلوماسي والقنصلي الواردة بالمادة الرابعة بعد
تعديلا .

وتناولت المادة الرابعة من المشروع اضافة حكم مستحدث للفقرة
الاولى من المادة ٢٨ من القانون القائم مؤداه استحقاق الموظفون
العاملون في الدول صعبة المعيشة بما في ذلك الاداريون مدة ١٥ يوما
اجازة بمرتب كامل اضافة الى مدة الاجازة الدورية السنوية . (١)

وتضمنت المادة الخامسة من المشروع اضافة مادتين جديدتين الى
قانون القائم احدهما برقم ٤٥ مكرر تتضمن تخويل وزير الخارجية
بعديد الدول صعبة المعيشة بقرار منه وثانيهما برقم ٤٨ مكرر تتضمن
معاملة الموظفين الفنيين الموفودين للعمل بالبعثات بالخارج معاملة
قرائهم من اعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي في نفس البعثة
كلين اللائحة المالية لموظفي وزارة الخارجية واتقرارات المنفذة
لها عليهم على ان يصدر قرار من مجلس الخدمة المدنية بمعادلة هذه
الوظائف بوظائف السلكين الدبلوماسي والقنصلي وذلك لتحقيق
المساواة في المعاملة المالية بين الموظفين الموفودين وقرائهم من اعضاء
السلكين الدبلوماسي والقنصلي .

(١) اضاف مجلس الامة عند مناقشة مشروع الحكومة تعديلا للفقرة
الثانية من المادة ٢٨ على الوجه الوارد بالنص .

مذكرة ايضاحية

للاقتراح بمشروع القانون بتعديل بعض احكام

القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٢ م

بنظام السلكين الدبلوماسي والقنصلي

المذكرة الايضاحية الخاصة بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض احكام القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٢ بنظام السلكين الدبلوماسي والقنصلي المنشور بالجريدة الرسمية العدد ١٤٧١ الصادر بتاريخ ١٩٨٣/٤/١٧ .

من أهداف الدولة الاساسية تشجيع ابنائها المؤهلين على الانخراط في الوظيفة العامة والمساهمة الفعلية في ادارة دفة الاجهزة في كافة مرافقها .

واذا كان العمل في الوظيفة العامة هو في حد ذاته اداء لخدمة وطنية تناط بالقائمين بها حسبما نصت على ذلك المادة ٢٦ من الدستور . فان العمل في السلكين الدبلوماسي والقنصلي يتعدى هذا الاداء لكونه ينطلق بالخدمة الوطنية خارج حدود الوطن الاقليمية .

وقد اكتسبت الكويت مكانة دولية مرموقة وحازت ثقة الاسرة الدولية مما جعل لها دورا بارزا في المجال الدولي يفوق حجمها الجغرافي . وحرصا على هذه المكانة ، ونظرا لوضع الكويت في الاسرة الدولية ، فان الدولة تعمل على دعم جهاز السلكين الدبلوماسي والقنصلي بأبنائها المؤهلين وتشجيعهم على العمل فيه .

ويرمي التعديل المقترح الى تحقيق هذه الاهداف اذ يتيح للزوجة الموظفة ان تلحق بزوجها الموظف بوزارة الخارجية او بأحد الذين توفدهم الوزارات الاخرى ممثلين لدولة الكويت في الخارج

بإجازة خاصة بناء على طلبها إلا بناء على رخصة جواززة للوزير ،
ل توفير الاستقرار الاجتماعي والمعيشي والنفسي للموظف حتى
واجبه على الوجه الاكمل .

رسانا على المستوى المادي لاسرة الموظف الذي يعمل في
في احدى البعثات التشيلية نص التعديل على ان الاجازة
البينة في هذا التعديل التي تقوم بها الزوجة الموظفة تكون
مرتبة . الا بغير مرتبة ، وذلك تشجيعا للزوجة الموظفة على
زوجها ، ومراعاة لظروف ارتفاع نفقات المعيشة في اغلب دول
سالم .

ونرى على هذا التعديل فان حق الزوجة الموظفة محفوظ في
لها التي غابت عنها اثناء وجودها مع زوجها بالخارج ، فلهذه
ان تعود الى وظيفتها بعودتها الى ارض الوطن ، وان جاز
تعلق بمصلحة العمل ذاته ، شغل وظيفتها بصفة مؤقتة بالتعيين
الترقية ، على ان تخلى عند عودة الموظفة .

وهكذا فان التعديل المقترح يهيء للموظف الظروف التي تتيح
ل يودي واجبه مستقر النفس مطمنا بما وفر له المحيط العائلي
لأحد زوجته الموظفة بان تقوم بإجازة خاصة مرافقة لزوجها ،
على مستوى الاسرة المادي فجعل هذه الاجازة بنصف مرتبة
لحفظ حقها في العودة الى شغل وظيفتها عند عودتها .

لكل هذا كان من الضروري اجراء التعديل المتقدم مع النص فيه
ل حساب هذه الاجازة مدة خدمة لها ، والغاء كل حكم وارد في
ن او مرسوم على خلاف الحكم الذي استحدثته هذه المادة .

ولما كان الوضع الانسب لهذا التعديل هو المادة ٢٨ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٢ بنظام السلكين الدبلوماسي والقنصلي ، وهي التي تناولت النص على اجازات موظفي السلكين الدبلوماسي والقنصلي على وجه التخصيص ، فقد ألغيت الفقرة المصادقة بالمرسوم بالقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٦ كفقرة جديدة الى المادة ٤٧ ، ووضيحت بعد تعديلها على الوجه المتقدم كفقرة ثالثة الى المادة ٢٨ بعد ادخال تعديل على الفقرة الاولى من هذه المادة ذاتها اقتضاء الغاء القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٠ الخاص بالوظائف العامة المدنية بموجب المرسوم بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٩ في شأن الخدمة المدنية .

* * *

مذكرة ايضاحية لرسوم بقانون بتعديل بعض احكام القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٢ بنظام السلكين الدبلوماسي والقنصلي

المذكرة الايضاحية الخاصة بالرسوم بالقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٦ بتعديل بعض احكام القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٢ بنظام السلكين الدبلوماسي والقنصلي والصادر بتاريخ ١٦ ذو الحجة ١٣٩٦ هـ الموافق ٧ ديسمبر ١٩٧٦ م .

تقضى المادة ٩٥ من قانون الوظائف العامة المدنية بأنه : « يجوز للوزير ان يمنح الموظفة اجازة خاصة بغية مرتب اذا نقل زوجها الموظف الى خارج البلاد او اوفد في بعثة علمية او اجازة دراسية او مهمة رسمية او اعارة .

ولا يجوز ان تزيد هذه الاجازة على اربع سنوات طوال مدة خدمة الموظفة » .

ولما كان بعض موظفي وزارة الخارجية والملحقين الذين توفدهم الوزارات الاخرى للعمل في البعثات التثنية متزوجين بموظفات يخضعن لنص المادة سالفة الذكر في حين ان ضيعة عمل هؤلاء الموظفين تقتضى ان يعملوا بالخارج مددا طويلة . وقد تزايد في مجموعها عن الحد الاقصى للاجازة الخاصة المسموح بها لنزواتهم الموظفات في حدود النص القائم .

وأخذا بهذا الاعتبار وتشجيعا لهؤلاء الموظفين على اداء واجهم الوطني بعيدا عن ارض الوطن بصحة زوجاتهم الموظفات واولادهم

الذين يحتاجون لرعايتهم أعد مشروع القانون المرافق باضافة فقرة
ثانية لنص المادة ٤٧ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٢ بنظام السلكين
الدبلوماسي والقنصلي تقضى بمنح الموظفة الخاضعة لاحكام قانون
الوظائف العامة المدنية ، المتزوجة بسوظف يعمل بوزارة الخارجية او
بأحد الملحقين الذين توفدهم الوزارات الاخرى للعمل في البعثات
التشيلية اجازة خاصة بغير مرتب لمرافقة زوجها الذي يعمل في إحدى
بعثات الكويت التشيلية وذلك طوال مدة خدمته بالخارج دون التقيد
بمدد محددة .

ولما كان الغاء الحد الاقصى للاجازة الخاصة لمرافقة الزوج في
هذه الحالة يؤدي الى وجود درجات شاغرة لمدة طويلة بسبب وجود
شاغلانها في الخارج ، فقد نص مشروع القانون على جواز الاستفادة
من هذه الدرجات بالتعيين بصفة مؤقتة على ان تخطى عند عودتهن من
الخارج .

ونظرا لان بعض زوجات هؤلاء الموظفين قد فصلن من الخدمة
لتجاوزهن مدة الاجازة الخاصة المصرح بها في القانون الحالي ورغبة
في توفير عدالة المعاملة بين الجميع ، فقد نص مشروع القانون على
اعادة من انتهت خدماتهن من الموظفات زوجات العاملين في البعثات
التشيلية بالخارج الى الخدمة بالدرجة والمرتب اللذين كن عليهما
وقت ترك الخدمة اذا كان انتهاء خدماتهن بسبب استفادهن لمدة
الاجازة الخاصة المقررة لمرافقة الزوج قبل نفاذ هذا القانون وذلك
على ان يتقدمن بطلب العودة للعمل خلال ستة شهور من تاريخ نفاذه .

مذكرة ايضاحية لمشروع القانون الخاص

بتعديل بعض احكام القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٢ بنظام السلكين الدبلوماسي والقنصلي

المذكرة الايضاحية الخاصة بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٢ بتعديل
بعض احكام القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٢ بنظام السلكين الدبلوماسي
والقنصلي والصادر بتاريخ ٥ ربيع الاول ١٣٩٢ هـ الموافق ١٨ ابريل
١٩٧٢ م .

رأت وزارة الخارجية على ضوء تجاربها العملية على مدى تسع
سنوات منذ صدور القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٢ بنظام السلكين
الدبلوماسي والقنصلي ان الضرورات العملية وحسن سير العمل تقتضى
تعديل المواد الخامسة والثامنة والرابعة عشرة والعشرون والرابعة
والعشرون من هذا القانون مع اضافة مادة جديدة اليه لم يكن قد
عالج موضوعها .

فقد رأى تعديل المادة الخامسة بالغاء وظيفة وكيل الوزارة
المساعد وعولجت حالة غياب الوكيل بأن يعين الوزير من ينوب عنه
على ألا تقل درجته عن وزير مفوض ذلك ان وكيل الوزارة يكون
في الغالب سفيرا قبل اختياره لهذا المنصب وقد تقضى المصلحة نقله
الى عمل آخر من الاعمال الدبلوماسية خارج الوزارة او داخلها
وانسب وسيلة لعلاج غياب الوكيل وهو أمر استثنائي مؤقت ان يعين
الوزير من ينوب عنه على ألا تقل درجته عن درجة وزير مفوض ، كما
ان دواعي العمل لم تلجأ وزارة الخارجية منذ انشائها الى تعيين وكيل
مساعد . كما ان المادة الخامسة بوضعها الحالي تشترط ان يتولى

وظائف مديري الادارات موظفون من درجة وزير مفوض . وتشترط ان يتولى وظائف وكلاء الادارات موظفون من درجة مستشار وقد وسع التعديل دائرة الاختيار فاشترط ان يتولى وظائف مديري الادارات موظفون من درجة سفير او وزير مفوض او مستشار وان يتولى وظائف وكلاء الادارات موظفون من درجة سكرتير اول وبذلك ينطوي التعديل المقترح على المرونة اللازمة لمواجهة شتى الحالات ولتعزيز السلكين الدبلوماسي والقنصلي بالعناصر المؤهلة من ذوي المناصب الادنى واثاحة الفرصة امامهم للتمرن .

كما رؤى تعديل المادة الثامنة باضافة طائفة المستشارين الى طائفة المندوبين فوق العادة والوزراء المفوضين فيما يتعلق بجواز منحهم لقب سفير فوق العادة مفوض لتوسيع مجال الاختيار الى طائفة أوفر شبابا فضلا عن الحاجة الماسة الى المزيد من الايدي العاملة في المناصب العليا ، كما تناول تعديل هذه المادة انصاف المختارين لمنح لقب السفارة انصافا كاملا بأن يصرف لهم فوق بدل التمثيل كل الامتيازات المقررة للسفراء .

ونظرا لان المادة الرابعة عشرة تقصر عضوية لجنة شئون الموظفين على مدير الادارة المشرف على شئون الموظفين وثلاثة من مديري الادارات الاخرى ورغم ان اختصاص اللجنة يشمل كافة موظفي السلكين فان النص بوضعه الحالي يؤدي بأن يغيب عن عضويتها الكثير من رؤساء اولئك الموظفين ومن ثم رؤى تعديل هذا النص بحيث يشترك في عضوية اللجنة كل مديري الادارات وذلك جريا على ما انتهى العمل بالوزارة رغم قصور النص القائم ، كما تناول تعديل هذه المادة رئاسة اللجنة في حالة غياب الوكيل طبقا للتعديل المقترح للمادة الخامسة بالغاء منصب الوكيل المساعد .

ونظرا لانه عند وضع القانون القائم كانت الحاجة ماسة الى فتح الابواب امام المتقدمين الى وظائف السلكين فأجيز ان ينقل اليها الموظفون المعينون بالحلقة الاولى والثانية بكادر الوظائف المدنية من مختلف الوزارات والمصالح الا انه وقد اشبع السلكان حاجتهما انتفت ضرورة التعيين فيهما من غير موظفيها فقد رأى تعديل المادة ٢٤ من القانون بحيث يقتصر التعيين من خارج السلكين على الموظفين المعينين بكادر الوظائف المدنية بوزارة الخارجية نفسها مع وضع المحابيط لذلك .

كما رأى تعديل المادة ٢٤ برفع نسبة الترقية بالاختيار من الربع الى النصف وهي النسبة المقررة في المادة ٤٧ من قانون الوظائف العامة المدنية مساواة بين موظفي السلكين وبين سائر الموظفين على ان تبدأ الترقية من ادنى الدرجات وتلافى التعديل المقترح الحد الاعلى للدرجات التي ينطبق عليها جواز الترقية للكفاءة في حدود النصف بعدد ما بدرجة سكرتير اول اخذا في الاعتبار ان الترقية الى درجة سكرتير وما فوقها فتكون كلها بالاختيار للكفاءة .

ونظرا لان وزارة الخارجية تحتاج دواما الى تكليف اعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي بمهام رسمية تتم في الخارج وقد أصبحت هذه المهام بتكاثرها واستعجالها مما يتعذر معه اتباع ما جرى عليه العمل في الوقت الحاضر من اجراءات ومراجعات ولذلك رأى اضافة مادة جديدة برقم ٢٧ مكررا الى قانون السلكين الدبلوماسي والقنصلي تجيز لوزير الخارجية بقرار منه تكليف موظفي السلكين القيام بمهام رسمية .

وزير الخارجية